مجلة كلية التربية

متطلبات تمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء من وجهة نظر أولياء أمورهم

Requirements for Empowering Students with Disabilities at Damietta University to Achieve Educational Inclusion with Their Non-Disabled Peers from the Perspective of Their Parents

(بحث مستل من رسالة الدكتوراه)

إعداد

رانيا محمد أمين أبو العز

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة دمياط

أ.د/ محمد حسن جمعة

أستاذ أصول التربية

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية التربية – جامعة دمياط

١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

متطلبات تمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء من وجهة نظر أولياء أمورهم

المستخلص:

استهدف البحث استكشاف المتطلبات الأساسية لتمكين ذوي الإعاقة في جامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء، وذلك من منظور أولياء أمورهم، لتقديم رؤى عملية تسهم في تطوير السياسات والممارسات الجامعية نحو بيئة تعليمية أكثر شمولية وعدالة، وذلك من خلال: التعرف على الإطار المفاهيمي لتمكين ذوي الإعاقة من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء، رصد واقع دمج ذوي الإعاقة مع أقرانهم الأسوياء في مدارس التعليم العام، وأهم التحديات التي تواجههم، تحديد بعض التوصيات المقترحة لتمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء؛ واستخدم البحث **المنهج الوصفي التحليلي** ، وهو المنهج الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها توصل إليه البحث من نتائج حول متطلبات تمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء من وجهة نظر أولياء أمورهم، يوصي الباحث بما يلي: إعداد لائحة تنظيمية شاملة داخل جامعة دمياط تُعنى بعملية الدمج التعليمي وتحدد حقوق وواجبات الطلبة ذوي الإعاقة بما يكفل مساواتهم بأقرانهم، تضمين بنود واضحة في لوائح الجامعة لمكافحة جميع أشكال التمييز والإقصاء، تهيئة المباني والقاعات الدراسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية تزويد الطلبة ذوي الإعاقة بأجهزة وتقنيات مساعدة مثل برامج قراءة الشاشة، التطبيقات الذكية، والوسائل التكنولوجية الحديثة، تنظيم برامج تدريبية حول استراتيجيات التعليم الدامج وأساليب التدريس التفاعلي، توفير برامج إرشاد نفسي واجتماعي لتعزيز ثقة الطلبة ذوي الإعاقة بأنفسهم، إنشاء لجنة استشارية تضم ممثلين عن أولياء أمور الطلبة ذوي الإعاقة للمساهمة في تحسين بيئة الدمج، تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المتخصصة في مجال رعاية ذوي الإعاقة، تخصيص ميزانية مستقلة داخل الجامعة لدعم برامج الدمج والخدمات الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة.

الكلمات المفتاحية: التمكين، الدمج ، ذوي الإعاقة،جامعة دمياط ، أولياء الأمور

Requirements for Empowering Students with Disabilities at Damietta University to Achieve Educational Inclusion with Their Non-Disabled Peers from the Perspective of Their Parents

Abstract

The study aimed to explore the essential requirements for empowering students with disabilities at Damietta University to achieve educational inclusion with their non-disabled peers, from the perspective of their parents. The purpose was to provide practical insights that contribute to developing university policies and practices toward a more inclusive and equitable learning environment. This was pursued through: identifying the conceptual framework for empowering students with disabilities in educational inclusion; monitoring the current reality of including students with disabilities in general education schools and the major challenges they face; and proposing recommendations to enable students with disabilities at Damietta University to be effectively included with their peers. The study adopted the descriptive-analytical approach, being the most suitable methodology to achieve its objectives and answer its research questions. Based on the findings regarding the requirements for empowering students with disabilities at Damietta University in the context of educational inclusion from the viewpoint of their parents, the researcher recommends the following: developing a comprehensive regulatory framework within Damietta University that governs the process of educational inclusion and clearly outlines the rights and responsibilities of students with disabilities to ensure their equality with peers; incorporating explicit provisions in university regulations to combat all forms of discrimination and exclusion; adapting university buildings and classrooms to meet the needs of students with physical, visual, and hearing impairments; providing assistive devices and technologies such as screen readers, smart applications, and modern technological tools; organizing training programs on inclusive teaching strategies and interactive instructional methods; offering psychological and social counseling programs to enhance students' self-confidence; establishing an advisory committee including representatives of parents of students with disabilities to contribute to improving the inclusion environment; strengthening cooperation with civil society organizations and associations specialized in supporting people with disabilities; and allocating a separate budget within the university to support inclusion programs and services for students with disabilities.

Keywords: Empowerment,Inclusion , Students with Disabilities , Damietta University , Parents

مقدمة

يعد التعليم الجامعي أداة لتنمية المجتمعات وإعداد الإنسان الذي هو محور العملية التربوية، حيث يعتبر التعليم الأداة الفعالة لتنمية القوى البشرية واستثمارها، لذا فمن الضروري أن يلبي احتياجاتهم المتنوعة ويواكب التوجهات المعاصرة، ويلبي متطلبات الخطط التنموية، ويعتبر ذوي الإعاقة شركاء في التنمية، ولهم الحق في التعليم مثل أقرانهم غير المعاقين.

تُعدّ قضية دمج ذوي الإعاقة في التعليم العالي من القضايا المحورية التي تحظى باهتمام متزايد على الصعيدين العالمي والمحلي، وذلك إيمانًا بالحق الأصيل لكل فرد في الحصول على فرص تعليمية متكافئة تمكنه من تحقيق ذاته والمساهمة بفاعلية في المجتمع .(United Nations, 2006) لقد شهدت العقود الأخيرة تحولاً نوعيًا في النظرة إلى ذوي الإعاقة، من نموذج طبي يركز على القصور والعلاج، إلى نموذج اجتماعي وسياسي يؤكد على أهمية إزالة الحواجز البيئية والمجتمعية التي تعيق مشاركتهم الكاملة والفعالة.(World Health Organization, 2011)

تعتبر الجامعات، كمؤسسات تعليمية رائدة، مسؤولة عن توفير بيئة شاملة وداعمة تضمن دمج الطلاب ذوي الإعاقة أكاديميًا واجتماعيًا. لا يقتصر الدمج على مجرد قبول هؤلاء الطلاب، بل يمتد ليشمل توفير التسهيلات المادية والمعنوية، والدعم الأكاديمي والنفسي، وتهيئة الكوادر البشرية، وتعديل المناهج وطرق التدريس بما يتناسب مع احتياجاتهم المتنوعة. في هذا السياق، يبرز دور أولياء الأمور كشريك أساسي في هذه العملية، فهم الأكثر دراية باحتياجات أبنائهم وتحدياتهم، ورؤيتهم تمثل مصدرًا قيمًا لتحديد المتطلبات الحقيقية للتمكين والدمج الفعال.

إن الخبرات المعاصرة في تربية وتعليم ذوي الإعاقة تشير إلى أن هؤلاء الأشخاص لهم قدرات وإمكانات لا تقل عن الأشخاص العاديين، بشرط توافر بيئة تعليمية تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من تربية وتعليم ذوي الإعاقة (حنفي، ٢٠١٨، ٢٤٢).

ولذا تؤمن مصر بحقوق ذوي الإعاقة باعتبارهم شركاء في الوطن، يسهمون في بناء الوطن، ويدعمون أمنه واستقراره، يتمتعون بمالهم من حقوق، ويلتزمون بما عليهم من واجبات. تلك المعادلة المستندة على شقي الحقوق والواجبات ترسخ مفهوم العدالة المنشودة والتي يجب أن يتمتع بثمارها ذوو الإعاقة بمصر، تلك الثمار التي تتضمن حقهم في التعليم، وحقهم في المواطنة، وحقهم في التعبير عن آرائهم بحرية، وحقهم في التمتع بمزايا العيش الكريم في الوطن، وتلك أهم مطالب التمكين الخاصة بهم والتي يجب على الدولة أن تضمنها لهم (جمعة، ٢٠١٥، ٢٦٨).

وقد شهدت تربية وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة عدة تغييرات تجاوزت مرحلة الحلم لتصل لمرحلة التنفيذ والتطبيق، وساهم في ذلك القوانين والتشريعات المختلفة، ومنها اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، والدستور المصري (٢٠١٤) المادة "٨١" والعمل على تطبيق الخبرات التربوية الحديثة، والتي منها الدمج وفتح أبواب التعليم العالي لذوي الإعاقة، لإكمال دراستهم الجامعية طبقًا لاستعدادهم وميولهم وقدراتهم، ووضع الاستراتيجية للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تعوق مواصلة التعليم العالي، والخدمات المساندة والبرامج الانتقالية في تسهيل انتقال الطلاب ذوي الإعاقة من المرحلة الثانوية إلى التعليم العالي أو المهني أو الوظيفي بكل سلاسة، ومحاولة بناء مجتمع جامعي أكثر شمولًا من خلال تكوين وتطبيق برنامج جامعي متكامل يعزز وينمى التنوع في الحرم الجامعي، ويتعامل مع القضايا المتعلقة بالإعاقات ورفع الوعى بها (حنفي، ٢٠١٨، ٢٥٨).

ولذا تولى المجتمعات الحديثة اهتمامًا كبيرًا بتربية ذوي الإعاقة حيث تعمل على تعليمهم وتأهيلهم مثلهم مثل الأسوياء كي تساعدهم على الاندماج في المجتمع والانضمام إلى سوق العمل حتى لا يكونوا من العاطلين والمعوقين للحياة في مجتمعاتهم (صيام والباسل، ٢٠١١، ١).

إن فكرة الدمج التعليمي ليست بدعة، ولا حكرًا على الدول المتقدمة فقط التي لديها رفاهية وإمكانات فلقد أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وقعت عليها مصر عام ٢٠٠٨ على أن الأشخاص ذوي الإعاقة جزءً لا يتجزأ من

مجتمعاتهم وأنه يجب على هذه المجتمعات أن تتيح لهم الاندماج في كافة أنشطة المجتمع وأن تصمم خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة واضعة في الاعتبار وجود الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم (كاشف، ٢٠٢٢، ١١٠).

كما أصدرت جمهورية مصر العربية **قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨** الذي أكد في مادته العاشرة على حق ذوي الإعاقة في التعليم الحكومي وغير الحكومي، وأشار في مادته الحادية عشرة إلى ضرورة توفير فرص تعليمية متكافئة مناسبة لجميع أنواع الإعاقة ودرجاتها، وأن تتضمن مناهج التعليم في جميع مراحله مفاهيم الإعاقة والتوعية والتثقيف باحتياجات ذوي الإعاقة وحقوقهم وسبل التعامل معهم. وهذا يتطلب من المناهج التعليمية ما يأتي: ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات التي تحقق تنفيذ القانون الجديد لذوي الإعاقة، توفير المباني والتجهيزات اللازمة، والمناسبة لتعليم وتعلم ذوي الإعاقة.

مشكلة البحث

إن الحديث عن ذوي الإعاقة وحق تمكينهم من التعليم يعد من القضايا التربوية الملحة التي يجب على خبراء التربية وصناع القرار التربوي أن يتعاملوا معها بفاعلية وكفاءة وجرأة، إذ أصبحت مطالب ذوي الإعاقة تؤرق متخذي القرار وتمثل عليهم عبئًا كبيرًا يستدعي الاستماع إليهم ودراسة مشاكلهم وتحديدًا احتياجاتهم التعليمية ودعم فرص الالتحاق بالجامعات، واستثمار طاقاتهم المتنوعة، والإيمان بأنهم مواطنون كاملوا الأهلية وقادرون على الإسهام في تنمية الوطن والنهوض به (جمعة، ٢٠١٥، ٢٨٠).

وقد أحدثت التطورات في النظريات والنماذج الاجتماعية المفسرة للإعاقة والداعمة لدمج ذوي الإعاقة في التعليم العالي، ثورة في السياسات الاجتماعية والتشريعية المتعلقة بتوفير تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن من الملاحظ أن الجامعات ومعاهد التعليم العالي ما زالت أمامها طريق طويل لتقليص الفجوة في تعميم سياسة دمج ذوي الإعاقة في التعليم العالي، وتعديل المعايير الأكاديمية وفقًا لاحتياجاتهم؛ في ضوء خبرات بعض الدول المطبقة لسياسة الدمج عالميًا وعربيًا، بالاستناد إلى النماذج الاجتماعية ونظرية ما بعد الإنسانية الحرجة التي

تنادي بالتعامل مع ذوي الإعاقة تعاملًا موضوعيًا محايدًا مرتكزًا على الحقوق والواجبات، على أساس أن هذا الاهتمام سيكون له عائد تنموي على المجتمع ككل، وليس من باب الشفقة أو الهبة ولكن المنفعة الفردية والمجتمعية؛ مما يحتاج إلى رسم خارطة طريق استراتيجية لدمج ذوي الإعاقة في التعليم العالي من هذا المنظور (الخولي، ٢٠١٩، ١٨٩).

ومن المشكلات التي تعوق تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من حقوقهم التعليمية ما يلي (ريالات، ٢٠٠٩، ٧٦٥):

١. قلة توفر الكوادر البشرية المدربة والموارد مما يؤدي إلى فشل برامج الدمج وبالتالي تظهر الآثار السلبية لها بصورة فعالة ومؤثرة.
٢. قد يعمل الدمج على زيادة الفجوة بين الطلاب العاديين وأقرانهم من ذوي الإعاقة خاصة في التحصيل الأكاديمي والنشاط الرياضي والاجتماعي.
٣. قد يحرم الدمج الطلاب ذوي الإعاقة من تفريد التعليم والبرامج الخاصة التي كانت متوفرة في مراكز التربية الخاصة.
٤. قد يساهم الدمج في تدعيم فكرة الفشل عند الطلاب ذوي الإعاقة وبالتالي التأثير على دافعيتهم نحو التعليم.
٥. قد يؤدي الدمج إلى تدعيم فكرة العزل عن المجتمع التعليمي.

على الرغم من الجهود المبذولة على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز دمج ذوي الإعاقة في التعليم العالي، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، وقد تحول دون تحقيق الدمج التعليمي الشامل والفعال الذي يطمح إليه الطلاب وأسرهم. تشير العديد من الدراسات إلى أن الطلاب ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي قد يواجهون عقبات متعددة تتراوح بين نقص التسهيلات المادية، ومحدودية الدعم الأكاديمي، والتحديات الاجتماعية والنفسية، إضافة إلى قصور في وعي أعضاء هيئة التدريس والإداريين باحتياجاتهم الخاصة.

في السياق العربي، أكدت دراسة **الحربي (2017)** التي تناولت تحديات دمج طلاب ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي، على وجود

تحديات تتعلق بالبيئة المادية غير الميسرة، ونقص الكوادر المتخصصة، وضعف التوعية بحقوق هذه الفئة. وعلى الصعيد المصري، كشفت دراسة **عبد الفتاح وعيد (2015)**عن واقع الخدمات المقدمة لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعات المصرية من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، أن هناك قصوراً في التجهيزات المادية، وخدمات الدعم الأكاديمي والنفسي، وضعفاً في تهيئة البيئة الجامعية بشكل عام لاستيعاب احتياجاتهم المتنوعة. كما أشارت دراسة **السيد (2019)**حول متطلبات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في كليات التربية بجامعات الدلتا، إلى ضرورة توفير المزيد من الدعم الأكاديمي والخدمات الإرشادية، وتطوير البنية التحتية لتكون أكثر ملاءمة.

تُبرز هذه الدراسات الحاجة الملحة لفهم أعمق للمتطلبات الفعلية التي يراها أولياء الأمور ضرورية لتمكين أبنائهم من ذوي الإعاقة في بيئة الجامعة. فمن دون هذا الفهم، قد تظل الجهود المبذولة قاصرة عن تلبية الاحتياجات الحقيقية، مما يؤثر سلبًا على التجربة التعليمية والاجتماعية للطلاب ذوي الإعاقة، وقد يؤدي إلى شعورهم بالعزلة أو عدم القدرة على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وقد أكدت دراسة **القحطاني (2019)** في جامعة الملك سعود على أهمية منظور أولياء الأمور في تحديد معوقات دمج أبنائهم، مشيرة إلى أنهم يرون نقص التجهيزات المادية والدعم النفسي كأبرز هذه المعوقات.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما متطلبات تمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء من وجهة نظر أولياء أمورهم؟

ويتفرع منه الأسلة الآتية:

١- ما الإطار المفاهيمي لتمكين ذوي الإعاقة من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء؟

٢- واقع دمج ذوي الإعاقة مع أقرانهم الأسوياء في مدارس التعليم العام، وأهم التحديات التي تواجههم؟

٣- ما التوصيات المقترحة لتمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى استكشاف المتطلبات الأساسية لتمكين ذوي الإعاقة في جامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء، وذلك من منظور أولياء أمورهم، لتقديم رؤى عملية تسهم في تطوير السياسات والممارسات الجامعية نحو بيئة تعليمية أكثر شمولية وعدالة.

وذلك من خلال:

١- التعرف على الإطار المفاهيمي لتمكين ذوي الإعاقة من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء.

٢- رصد واقع دمج ذوي الإعاقة مع أقرانهم الأسوياء في مدارس التعليم العام، وأهم التحديات التي تواجههم.

٣- تحديد بعض التوصيات المقترحة لتمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من جوانب نظرية وتطبيقية متعددة:

أ. الأهمية النظرية:

- يُثري الأدبيات البحثية العربية في مجال الدمج التعليمي والتعليم العالي لذوي الإعاقة، خاصة من خلال تسليط الضوء على وجهة نظر أولياء الأمور التي غالبًا ما تكون غير ممثلة بشكل كافٍ في الدراسات.
- يُقدم إطارً مفاهيمي للمتطلبات الشاملة للتمكين والدمج، مما قد يُسهم في تطوير نماذج نظرية للدمج الفعال في سياق التعليم العالي.
- يُسهم في فهم أعمق للعوامل المؤثرة في نجاح أو فشل برامج الدمج من منظور أصحاب المصلحة الرئيسيين (أولياء الأمور).

ب. الأهمية التطبيقية:

- يُوفر البحث بيانات ومعلومات قيمة وموثوقة يمكن للجامعة الاستفادة منها في تطوير سياساتها وبرامجها وخدماتها الموجهة لطلابها من ذوي الإعاقة، وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- يُمكن أن يكون أداة لتمكين أولياء الأمور من التعبير عن احتياجات أبنائهم والمطالبة بحقوقهم بشكل منظم ومبني على أسس علمية.
- يُسهم في تحسين البيئة التعليمية والاجتماعية لهم، مما يعزز فرصهم في النجاح الأكاديمي والاندماج المجتمعي، ويقلل من شعورهم بالعزلة.
- يُمكن أن يُستخدم كمرجع عند وضع الخطط الاستراتيجية وتعديل التشريعات واللوائح المتعلقة بالتعليم العالي لذوي الإعاقة على المستوى الوطني.
- يُقدم البحث نقطة انطلاق لدراسات أعمق وأكثر تفصيلاً حول جوانب محددة من الدمج والتمكين في التعليم العالي.

منهج البحث

يستخدم البحث **المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Method)**، وهو المنهج الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة كما هي قائمة في الواقع، ووصفها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات دقيقة.

مصطلحات البحث

١)ذوي الإعاقة:

التعريف الإجرائي لذوي الإعاقة (Persons with Disabilities): يُقصد بهم في هذا البحث الطلاب المسجلون رسميًا بجامعة دمياط والذين لديهم قصور دائم كلي أو جزئي في القدرات البدنية، أو الحسية، أو العقلية، أو النفسية، مما يحد من قدرتهم على ممارسة حياة طبيعية متكاملة، ويؤثر على مشاركتهم التعليمية دون توفير التسهيلات المناسبة.

٢) تمكين الطلاب ذوي الإعاقة Empowering Students with Disabilities

التعريف الإجرائي لتمكين ذوي الإعاقة: يُعرف إجرائيًا في هذا البحث بأنه توفير كافة الوسائل والفرص والدعم (المادية، الأكاديمية، النفسية، الاجتماعية، التوعوية) التي تساعد الطلاب ذوي الإعاقة على ممارسة حقوقهم التعليمية والاجتماعية بشكل كامل، واتخاذ قراراتهم الخاصة، والمشاركة الفعالة في الحياة الجامعية، وتحقيق أقصى إمكاناتهم.

٣)الدمج التعليمي

التعريف الإجرائي للدمج التعليمي (Educational Inclusion): يُقصد به في هذا البحث العملية التي تضمن مشاركة الطلاب ذوي الإعاقة بشكل كامل وفعال في البيئة التعليمية العادية بجامعة دمياط مع أقرانهم الأسوياء، وذلك من خلال توفير التسهيلات اللازمة، وتكييف البرامج المقدمة، وتقديم الدعم المتخصص، وإزالة الحواجز الأكاديمية والاجتماعية، لخلق بيئة تعليمية شاملة تستجيب لاحتياجات الجميع.

إجراءات البحث

يتم الإجابة عن تساؤلات البحث، وتحقيق أهدافه وفقًا للمحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتمكين ذوي الإعاقة من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء

إن قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم اندماجا كليا تعد قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل وتحتاج إلى كامل جهوده حتى يتحقق الإقبال الجماهيري والوعي بها وإزالة المعوقات والاتجاهات السائدة التي تعزز المفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي ترى أن الإعاقة مصدرا من مصادر النقص التي تحط من قدر صاحبها، لأن الناس بطبيعتها تكره المواقف التي تؤثر فيها انفعاليا وتجعلها تشعر بعدم الراحة، وبالتالي الابتعاد عن مصدر القلق أو على أحسن تقدير لا يملكون لأن الناس لم تتعلم بعد كيفية التفاهم مع الفرد ذوي الإعاقة بشكل سليم ومقبول بدلا من البعد عنه وتحاشيه إلا أن يشعروا حياله بالرثاء دون أن تسمح لهم خبرتهم بعمل شيء إيجابي تجاهه، كما

أن الإنسان بطبيعته يخشى ما لا يفهمه ويهاب الشيء الجديد أو غير المفهوم والمألوف (Heiman & Precel, 2003, 14).

أولًا: مفهوم الإعاقة

لم يتفق علماء التربية الخاصة على مفهوم محدد للإعاقة، وذلك بسبب اختلاف التخصصات والاتجاهات والمعتقدات الثقافية للمجتمعات الإنسانية المختلفة، وهذا يعني أن الفرد الذي يعتبر معاقًا في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وأن الفرد الذي يعتبر معاقًا في موقف ما قد لا يكون كذلك في موقف آخر. ويعرف المعاق بأنه: "شخص لا توجد لديه مقدرة كاملة على ممارسة نشاط أو عدة أنشطة أساسية للحياة العادية نتيجة إصابة وظائفه الحسية أو العقلية أو الحركية إصابةٍ ولد بها أو لحقت به بعد الولادة" (البلاوي (٢٠١٤،١٧).

الإعاقة وفقًا لتعريف اتحاد الأخصائيين الاجتماعيين العرب هي: " الحالة الجسمانية والعقلية التي تعيق الفرد عن العمل والدراسة وحتى القيام بالواجبات المنزلية (الطائي، ٢٠٠٨، ١٢).

وتعرف الإعاقة بأنها "كل ما يعوق القدرة على تلبية الفرد لمتطلبات أداء دوره في الحياة المتصلة بعمره وجنسه وخصائصه الاجتماعية والثقافية وذلك نتيجة الإصابة، أو العجز عن أداء الوظائف الفسيولوجية، أو الاجتماعية، أو النفسية" (عواده، ٢٠٠٧، ٧).

ويعرف ذوي الإعاقة بأنهم "هم الأفراد الذين ينحرفون عن المستوى العادي أو المتوسط في إحدى الخصائص أو الجوانب المتعلقة بالشخصية، ولدرجة أنهم يحتاجون إلى خدمات وبرامج خاصة تختلف عن أقرانهم العاديين" (إبراهيم، ٢٠٠١، ٨).

ومن وجهة النظر التربوية فذي الإعاقة هو ذلك الفرد الذي يعاني من نقص في قدرته على التعليم بمجالاته المختلفة، وعلى مزاولة السلوك الاجتماعي السليم نتيجة قصور جسمي، أو حسي، أو عقلي، أو اجتماعي، مما يجعله لا يستطيع أن يتنافس على قدم المساواة مع أقرانه في عمله، الأمر الذي يجعل عملية توافقه صعبة للغاية

ولذا يصبح ذي الإعاقة في أشد الحاجة إلى رعاية تربوية ونفسية واجتماعية خاصة (بركات، ٢٠١٤، ١١٢).

كما يعرف ذوي الإعاقة بأنهم: " الأشخاص الذين يختلفون عن الشخص الطبيعي من حيث القدرات العقلية، أو الجسدية، أو اللغوية، أو التعليمية الى درجة يصبح ضروريًا تقديم خدمات خاصة وطريقة خاصة في التربية السلوكية والتعليمية" (الخطيب،٢٠١٣،١٠).

ثانيًا: أنواع الإعاقة لدى الطلاب المدمجين القابلين للتعلم

يذكر اللالا (٢٠١١) أن مصطلح ذوي الإعاقة يشتمل على الفئات الرئيسية التالية: الإعاقة الفكرية، والإعاقة السمعية، والإعاقة البصرية، وصعوبات التعلم، واضطرابات التواصل، والإعاقات الجسمية والصحية، والاضطراب السلوكي والانفعالي، واضطرابات التوحد.

وقد صنف كرو (Crow, 2008) أنواع الإعاقات على النحو التالي:

١. **الإعاقة الحركية:** وهي الإعاقة الناتجة عن خلل وظيفي في الأعصاب، أو العضلات، أو العظام والمفاصل، وتؤدى إلى فقدان القدرة الحركية للجسم.
٢. **الإعاقة الحسية:** وهي الإعاقة الناتجة عن إصابة الأعصاب الرأسية للأعضاء الحسية، كالعين، أو الأذن، أو اللسان وينتج عنها إعاقة حسية بصرية، أو سمعية، أو نطق.
٣. **الإعاقة الذهنية:** وهي الإعاقة الناتجة عن خلل في الوظائف العليا الدماغ، كالتركيز، والعد، والذاكرة، والاتصال مع الآخرين، وينتج عنها إعاقات تعليمية، أو عجز عن تعلم، أو خلل في التصرفات والسلوك العام للشخص.

وقد يتواجد لدى الشخص الواحد إعاقتين، أو أكثر وهذا ما يسمى بالإعاقة المركبة.

ثالثا: مبادئ عملية الدمج

للدمج مجموعة من المبادئ وهي (الزيات، ٢٠٠٩، ٦٢– ٦٣):

١. **حق المعاق في الخدمات الخاصة حق مستمر:** فللمعاق الحق في الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والتأهيلية في جميع مراحل نموه وتطوره، وله حق الحياة

وعليه واجبات وله حقوق بقدر إمكاناته وظروفه واستمرار تقديم الخدمات الخاصة للمعاق من أجل استمرار رعايته وأن تقدم له هذه الرعاية بما يتفق مع كل مرحلة عمرية.

٢. **دمج المعاق في المجتمع حق من حقوق الإنسان:** جميع الأطفال سواسية، وأي استثناء لطفل خارج النظام الاجتماعي السائد حتى ولو بسبب الإعاقة هو احتقار وعنصرية، والتعليم المنعزل يدعم العزلة والعنصرية.

٣. **دمج المعاقين في خطة التنمية الشاملة للمجتمع:** الفرد المعاق له إمكاناته وقدراته، ويجب الكشف عن هذه القدرات ورعايتها، وحصادها لصالح المجتمع، أي لابد من استثمارها في سياق الحياة، كما يجب أن تقدم له الخدمات الخاصة في جو عادى من الحياة الطبيعية، وفي بيئة أقل قيودًا بما يشجعه على التفاعل مع العاديين، ودمجهم في الحياة الاجتماعية يحتاج لدعم قوى، ويفتح الطريق أمامهم للحصول على التربية الجامعة.

٤. **الأخذ بنظام تعدد التخصصات في تقديم الخدمات الخاصة:** يحتاج الطفل ذو الاحتياجات الخاصة إلى خدمات خاصة متنوعة تتكامل وتحقق له النمو المتكامل من كافة النواحي، وكل خدمة خاصة تقدم بواسطة متخصص في مجال معين من مجالات التربية الخاصة.

٥. **تحقيق التواصل بين جميع الأطراف المشاركة في تقديم الخدمات الخاصة:** دعم التواصل بين العاملين بالمدرسة وأولياء الأمور والجهات الأخرى خارج المدرسة المعنية بالدمج ليمكن الحصول على التغذية المرتدة، وتعديل البرامج واتساق البيئة المدرسية، وزيادة القدرة على التنبؤ، وتحسين سلوكيات المتعلمين لتحقيق الأهداف ومواجهة الخصائص الفردية للأطفال.

٦. **توفير البدائل من برامج الرعاية المقدمة للمعاق:** البديل الملائم من برامج الرعاية للمعاق يتحدد وفقًا لخصائص المعاق، ونوع إعاقته ودرجاتها، والإمكانات المتاحة، ومكان تقديم الرعاية له، ومدى تأثيرها عليه، وإحداث التغيرات المطلوبة بما يحقق له النمو الكمي والكيفي، وهذا يتطلب المرونة والتنوع في أساليب العمل والتقويم،

وتعدد الاتجاهات في الانطلاق بالطفل في عالم المستقبل، وأن تكون هذه الرعاية على درجة من الكفاءة، مع تقديمها في بيئة أقل عزلًا وأقرب دمجًا مع الأسوياء.

٧. **الطابع التفريدى في تقديم الرعاية:** يجب النظر إلى كل حالة إعاقة على أنها حالة فريدة من نوعها، وطبيعتها وتركيبها_وعناصرها، وفي تفاعل هذه العناصر في الطفل والأسرة ومن ثم نشاهد غلبه الطابع التفريدى في عملية التعليم والتأهيل لكي يقابل هذه الخصائص الفردية لكل معاق، وبما يمكنه الاستقلالية لأقصى درجة ممكنة.

٨. **الجماعية في القرارات الخاصة بالمعاق:** طالما جوانب الرعاية متعددة، وكذا نواحي المتابعة متعددة، فإنه من المنطقي تعدد الأشخاص القائمين بالرعاية، للوصول في القرارات المصيرية للمعاق.

٩. **رعاية والدي المعاق وأسرته:** الوالدان وأفراد الأسرة هم أكثر دراية بالمعاق وإعاقته، وتقع عليهم مسئولية رعايته_بدرجة توازى مسئولية المؤسسة التعليمية، ولذلك فإن الرعاية المقدمة لأسرة المعاق تكون جزءًا من برامج رعاية المعاق في جميع المراحل، كما يجب إشراكهم في التخطيط لبرامج الرعاية وتنفيذها وتقويمها لضمان نجاح هذه البرامج.

١٠. **الوقاية جزء من برنامج الرعاية للمعوقين:** والوقاية تكون أولية وثانوية الأولية للوقاية من الأسباب تمامًا، والثانوية للاكتشاف المبكر والحد من آثارها وبرامج الوقاية تشمل أيضًا برامج التعليم والتدريب للمعاق وأسرته، وتقديم خدمات الرعاية حتى بعد ترك المؤسسة.

١١. **البيئة الطبيعية أجدى لنمو المعاق:** تعتبر المدارس العادية هي البيئة الطبيعية التي يمكن للأطفال العاديين وغير العاديين لأن ينمو فيها معا على حد سواء، وعليه فإن القيام بإجراء بعض التعديلات في بيئة طبيعية لتفي باحتياجات المعاق أسهل من تشكيل بيئة اجتماعية لتفي باحتياجاتهم.

رابعا: دور الجامعة في تطبيق الدمج الطلابي

أكد صالح (٢٠١٠) على أهمية دور الجامعة في تطبيق عملية الدمج، ويتمثل ذلك الدور في:

١. تفعيل آلية الاندماج: وذلك بالقيام بعملية تقييم للسكن الجامعي، وتوفير الوسائل والأدوات التي تتيح للطلاب ذوي الإعاقة الاعتماد على أنفسهم والتفاعل والمشاركة مع أقرانهم دون وجود أي معاناة قد ترهقهم، أو تعزلهم عن الآخرين، مع التوصية بتفعيل دور الإشراف الاجتماعي في المساعدة على تحقيق الاندماج.
٢. إعادة النظر في التصميم الداخلي للقاعات والمدرجات بطريقة تتيح للطلاب ذوي الإعاقة الاستفادة من وجودهم بها، وكذلك لفت أنظار الأساتذة إلى أهمية الاهتمام بسيكولوجية ذوي الإعاقة، وتخصيص جزء من أهدافهم التدريسية للتركيز على تفعيل الاندماج الاجتماعي بين جميع الطلاب.
٣. توجيه مزيد من الاهتمام للأنشطة اللاصفية (الرياضية – الفنية – الاجتماعية – الثقافية) من خلال: رفع كفاءة الإشراف المهني، وتنوع الأنشطة وتميزها بالجاذبية، مع التركيز على الأنشطة الرياضية والفنية، وإتاحة الفرصة للطلاب ذوي الإعاقة للمشاركة على نحو مستمر في الأنشطة والمسابقات مع الطلاب غير ذوي الإعاقة، كما أن الأمر يقتضي تخصيص بعض الأنشطة والمسابقات الخاصة بذوي الإعاقة فقط، مع ارتباط هذه الأنشطة بالتحفيز والتدعيم المادي والمعنوي المستمر.
٤. تفعيل طريقة المشروع والعمل الجماعي حيث يمكن أن تؤدى ممارسة طريقة العمل مع الجماعات إلى إحداث مردود إيجابي من جانب الطلاب ذوي الإعاقة من خلال تشجيع الزملاء والأسر الطلابية وتوفير القيادات المهنية من الأخصائيين الاجتماعيين لدفع هؤلاء الطلاب وتشجيعهم على الاشتراك والتفاعل؛ ومن ثم الاندماج داخل تلك الجماعات الصغيرة، الأمر الذي يُعد البداية الحقيقية لتحقيق الاندماج مع الجماعات الأكبر والمجتمع الجامعي والمحلي بوجه عام.

المحور الثاني: واقع تمكين ذوي الإعاقة من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء في الجامعة، وأهم التحديات التي تواجههم

أولا: التمكين التعليمي لذوي الإعاقة

إن عملية التعليم ليست اكتساب الخبرات والمعارف فحسب، بل يمنح فرصة للفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة لتكوين شخصية سوية رغم الإعاقة، من خلال منحه الفرصة

في العيش وفق المكتسبات التي منحها إياه التعليم عن طريق التكنولوجيات، أي أنه يصبح قادر على العمل وممارسة النشاطات والاندماج ضمن المجتمع والتكيف مع بيئته على كل المستويات، وهو ما يجسد سلامة المجتمع (قنيفي و علمي، ٢٠٢٤، ١٥٧).

لابد من تحقيق مبدأ تمكين ذوي الإعاقة من فرص التعليم، ومراعاة مبادئ الديمقراطية بين أفراد المجتمع، لذا كان من الضروري منح ذوي الإعاقة الفرص المناسبة لتلقي التعليم والتدريب، مع المشاركة الكاملة في الحياة ليعيشوا حياة طبيعية، ولا يكونوا عالة على المجتمع أسوة بغيرهم من الأسوياء، حيث إن الفرد يولد بالقدرة على تكوين القدرات، وليست القد ارت ذاتها، وبالقدرة على تكوين الاستعداد وليس الاستعداد ذاته.

إن الحديث عن ذوي الإعاقة وحق تمكينهم من التعليم يعد من القضايا التربوية الملحة، التي يجب على خبراء التربية وصناع القرار التربوي أن يتعاطوا معها بفاعلية وكفاءة وجرأة، إذ أصبحت مطالب ذوي الإعاقة تؤرق متخذي القرار وتمثل عليهم عبئا كبيرا يستدعي الاستماع إليهم، ودارسة مشاكلهم، وتحديدا احتياجاتهم التعليمية ودعم فرص الالتحاق بالجامعات، واستثمار طاقاتهم المتنوعة، والإيمان بأنهم مواطنون كاملوا الأهلية وقادرون على الإسهام في تنمية الوطن والنهوض به (جمعة، ٢٠١٩، ١٥٣).

التمكين التعليمي حق متاح للجميع بما يتضمن عدالة الموقف التعليمي وعمومية الالتحاق بالسلم التعليمي دون قيود أو فوارق طبقية، كما يعنى التزام الدولة بالمواثيق والقوانين الضامنة لعدالة التعليم للجميع وترسيخ قيم المساواة والعدالة والتسامح للجميع دون تمييز وإقرار الآليات التي تضمن تمتع الأفراد بممارسة حقوهم المشروعة في التعليم (زعلوك، ٢٠٠٧، ١٦٣)

ويقصد بالتمكين التعليمي لذوي الإعاقة بأنه عملية تزويد المعاق بالفرص التربوية والتعليمية لزيادة معرفته وقدراته وكفاءة التعلم مدى الحياة، والمشاركة في عمليات صنع

القرار التي تتعلق بأدائه الحالي والمستقبلي والتحكم في حياته الشخصية (البيومي، ٢٠٢١، ٢٤٦).

ويشمل التمكين التعليمي على توسيع معلومات المعاق وخبرته وإدراكه وتنمية قيمه الأخلاقية وقدرته على الاستماع، وكذلك تمكينه من مواجهة تحديات الحياة بعد التعليم الرسمي ق عضو فعال مسؤول في المجتمع، وإتاحة الفرصة لتعليمه بعض الأنشطة لشغل وقت فراغه وتمكينه من الحياة والاستقلالية داخل المنزل (داود، ٢٠٢٣، ٣٤٥).

ويتطلب التمكين التعليمي لذوي الإعاقة تحسين عملية التعليم والتعلم من خلال توفير الخبرات التعليمية التي تقدم للمتعلم لذوي الإعاقة أقرب إلى الواقعية فاصلة وتصميم برامج تدريبية قائمة على استخدام الوسائل التعليمية المختلفة فاصلة وتوفير الخبرات التعليمية المباشرة التي تتصل بموضوعات الدراسة عن طريق الرحلات أو الزيارات الميدانية (مرزوق، ٢٠١٤، ٩٥).

ثانيا: واقع دمج ذوي الإعاقة في الجامعة

حرصت مصر كغيرها من دول العالم على سن القوانين والتشريعات التي تكفل حقوق ذوي الإعاقة وتوفر لهم الرعاية الشاملة والمتكاملة، لتمكنهم من استثمار طاقاتهم إ لي أقصي حد، وإعدادهم وتأهيلهم ليصبحوا كوادر بشرية مؤهلاً بدلاً من أن يصبحوا عالة على المجتمع، وفيا يلي بعض تلك التشريعات:

١) حقوق ذوي الإعاقة في دستور مصر ٢٠١٤

وتضمن الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ الدستور المصري على كافة الحقوق والواجبات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمن ثمان مواد شملت الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي المواد (٥٣، ٥٤، ٥٥، ٨٠، ٨١، ١٨١، ٢١٤، ٢٤٤) والتي تؤكد على تحقيق مزيد من الحماية الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الدولة، وهي كالتالي (الجريدة الرسمية، دستور جمهورية مصر العربية المعدل، ٢٠١٤):

- المادة رقم ٥٣: "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء

السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض".

- المادة رقم ٥٤: "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يُبلغ فوراً كل من تقيد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، ويُمكّن من الاتصال بذويه وبمحاميه فوراً، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته".
- المادة رقم ٥٥: "كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة"، ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقاً للقانون، وللمتهم حق الصمت. وكل قول يثبت أنه صدر من محتجز تحت وطأة شيء مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه".
- المادة رقم ٨٠: "تكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع".
- المادة رقم ٨١: "تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص".
- المادة رقم ١٨٠: "تلتزم الدولة بالتمثيل المناسب لذوي الإعاقة في المجالس المحلية".

- المادة رقم ٢١٤:" يحدد القانون المجالس القومية المستقلة، ومنها المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويبين القانون كيفية تشكيل كل منها، واختصاصاتها، وضمانات استقلال وحياد أعضائها، ولها الحق في إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عملها. وتتمتع تلك المجالس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويُؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بها، وبمجال أعمالها.
- المادة رقم ٢٤٤: "تعمل الدولة على تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون".

٢)قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨: قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الجريدة الرسمية، ٢٠١٨)

يهدف هذا القانون إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكفالة تمتعهم تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين، وتعزيز كرامتهم ودمجهم في المجتمع، وتأمين الحياة الكريمة لهم.

ونص القانون في الباب الثالث على حق المعاق في التعليم حيث جاء في المادة (١٠): مع مراعاة حكمي المادتين (٥٣) و(٧٦ مكررا) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، تلتزم الوزارات المختصة بالتربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم الأزهري وغيرها من الوزارات والجهات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة وأبنائهم من غير ذوي الإعاقة على تعليم دامج في المدارس والفصول والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية المتاحة للآخرين، والقريبة من محال إقامتهم في ضوء ونوع ودرجة الإعاقة على أن يتوافر فيها معايير الجودة والسلامة والأمان والحماية، كما تلتزم الوزارات المعنية بمحو أمية من تجاوز منهم سن التعليم وفق برامج وخطط وأساليب

تتلاءم مع ظروفهم وقدراتهم، بما في ذلك توفير تعليم خاص مناسب للحالات الاستثنائية الناتجة عن طبيعة ونسبة الإعاقة.

كما نصت المادة (١١) على: تلتزم مؤسسات التعليم الحكومية وغير الحكومية بمختلف أنواعها بتطبيق مبدأ المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، ويجب على هذه المؤسسات الالتزام بقواعد وسياسات الدمج التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير فرص تعليمية متكافئة مناسبة لجميع أنواع الإعاقة ودرجاتها.

ويجب أن تتضمن مناهج التعليم في جميع المراحل مفاهيم الإعاقة والتوعية والتثقيف باحتياجات وأحوال الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، وسبل التعامل معهم.

ويحظر حرمان أي من ذوي الإعاقة من التعليم بمختلف مراحله، أو رفض قبوله للالتحاق بالمؤسسات التعليمية بسبب الإعاقة، وفي حالة مخالفة ذلك تتولى الجهة الإدارية المختصة إنذار المؤسسة بإزالة أسباب المخالفة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار، وفي حالة عدم إزالة المخالفة خلال المدة المشار إليها يتم إيقاف الترخيص لمدة لا تجاوز ستة أشهر، وفي حالة الاستمرار في عدم إزالة المخالفة يتم إلغاء ترخيص المؤسسة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون معايير التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة وقبولهم بالمؤسسات التعليمية.

كما نصت مادة (١٢) على أن: يجب ألا تقل نسبة القبول لذوي الإعاقة عن (٥%) من المقبولين في المؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية بأنواعها في الأحوال التي يزيد عدد المتقدمين منهم إلى المؤسسة على هذه النسبة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد وإجراءات قبولهم في تلك المؤسسات.

وفيما يخص التعليم العالي نصت المادة (١٥) على أن تلتزم الوزارة المختصة بالتعليم العالي والمؤسسات التابعة لها بضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي والدراسات العليا، وبتخصيص نسبة لا تقل عن (١٠%) من أمكان الإقامة بالمدن الجامعية في الأحوال التي يزيد فيها عدد المتقدمين على هذه النسبة، وفقا للقواعد المنظمة لذلك.

كما تلتزم الوزارة المختصة بالتعليم العالي والمؤسسات التابعة لها بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم بما في ذلك التعلم عن بعد، وذلك طبقا للمعايير والقواعد الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمواثيق الدولية ذات الصلة، ويحظر وضع أي قواعد أو شروط تعوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن هذه الحقوق أو تمنعهم منها.

وفي المادة (١٦) : تلتزم الوزارة المختصة بالتعليم العالي بوضع الخطط والبرامج الكفيلة بإتاحة الحق للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم بذات الجامعات والكليات والأقسام والمعاهد المتاحة لغيرهم، مع توفير فرص متساوية داخل مؤسسات التعليم العالي الحكومية وغير الحكومية لجميع أنواع الإعاقات دون عوائق، وتوفير سبل الإتاحة بها من لغات التواصل باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والبرامج التعليمية والتكنولوجية الداعمة التي تناسب إعاقتهم المختلفة، وكذلك أكواد البناء الخاصة بذوي الإعاقة، كما تلتزم بإنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة في إعداد وتخريج كوادر للعمل بمجال الإعاقة وأنواعها.

ووفقا للمادة (١٧) فإنه: تنشأ بالوزارة المختصة بالتعليم العالي لجنة عليا تشكل بعضوية ممثلين عن كل من الوزارات المختصة بالتعليم العالي، والتربية والعليم والتعليم الفني، والتضامن الاجتماعي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأوقاف، والهيئة العامة للاستعلامات والمجلس، وتضم في تشكيلها أشخاص ذوي الإعاقة ومن ذوي الخبرة، ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال التعليم والإعاقة.

وتتولى هذه اللجنة أعمال التنسيق اللازم لتطبيق أحكام هذا القانون داخل الحكومة، وتحدد اللائحة التنفيذية له اختصاصاتها الأخرى، وطريقة ترشح أعضائها ونظام العمل بها.

٣) حقوق ذوي الإعاقة في رؤية مصر ٢٠٣٠

من أهم الجوانب باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، هو موقع ذوي الإعاقة، حيث أخذت الاستراتيجية في الاعتبار دور جميع فئات المجتمع بما يتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم واحتياجاتهم، ومن هذا المنطلق، تم مراعاة ذوي الاحتياجات

الخاصة في الأبعاد المختلفة للاستراتيجية بما يتناسب مع المستهدف تحقيقه في عام ٢٠٣٠.

وعلى سبيل المثال: تضمنت الأهداف الرئيسية لمحور التعليم والتدريب "إتاحة التعليم للجميع دون تمييز"، وخرج عن هذا الهدف الرئيسي هدف فرعي يتمثل في "توفير بيئة شاملة داعمة لعملية دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتحسين جودة مدارس التربية الخاصة للمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعدّدة".

وشددت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على أنه تم دراسة دور ذوي الإعاقة في الاستراتيجية بالتنسيق مع المجلس القومي لشئون الإعاقة. (الاستدامة والتمويل، ٢٠١٩)

ثالثا: التحديات التي تواجه دمج الطلاب ذوي الإعاقة في الجامعة ومنها

تتعدد التحديات التي تواجه دمج الطلاب ذوي الإعاقة بالجامعة منها (الباز، ٢٠١٥، ٩٠؛ الببلاوي، ٢٠١٤، ٣٧):

١. القصور الواضح من وسائل الإعلام من الصحف والتلفاز في نشر الوعي في المجتمع عن قدرات وإمكانيات واحتياجات الفئات الخاصة.
٢. وجود اتجاهات سلبية في المجتمع تجاه الدمج تنشأ أساسًا من عدم الاقتناع بفكرة أن الأشخاص المعاقين يمكن أن يكونوا مواطنين كاملين في المجتمع يقومون بأدوارهم فيه ويعيشون مندمجين مع باقي المواطنين في كافة نواحي الحياة، وتبنى هذه الاتجاهات نتيجة عدم وجود إيمان حقيقي بقدرات المعاقين من جهة وبحقوقهم كمواطنين من جهة أخرى.
٣. قلة وجود الكوادر الفنية المدربة القادرة على تنفذ الدمج، وقلة كفاية الأدوات والوسائل والآليات المناسبة لذلك، إذ أن العاملين مع الأشخاص المعاقين قد تعودوا على العمل معهم بمعزل عن المجتمع ولم يعمدوا إلى تطوير قدراتهم للعمل في مجتمع مفتوح، والعاملين مع الأشخاص من غير المعاقين لم يمروا بخبرة للعمل مع أشخاص معاقين ولم يحرص أحد على مدهم بهذه الخبرة، ولم يعمل الخبراء في

المجال على تطوير الأساليب والأدوات المناسبة والتوسع في استخدامها بشكل كافي.

٤. إهمال وضع العمل مع الأشخاص المعاقين بشكل عام والدمج بشكل خاص كأولوية لدى المسئولين أو القيادات بسبب القصور في النظر والضعف في الإمكانيات والخوف من تغير الأنظمة المستمرة التي تعمد على عزل الأشخاص المعاقين وتهميشهم ومحاولة تقليل متاعبهم بدلًا من دمجهم وإشراكهم في حل مشاكلهم وتطوير مجتمعاتهم.

٥. قلة كفاية النصيحة أو المشورة المقدمة للأهل فيما يتعلق بعملية الدمج وما يترتب بها، فالكثير من الأهالي لا يتلقون التوجيه اللازم لإيجاد مكان مناسب لأبنائهم. كإهمالهم وتجاهلهم.

٦. قلة توافر المعرفة الكافية لدى هيئة التدريس حول كيفية التعامل والتكيف مع المعاقين.

٧. يعمل الدمج على زيادة الفجوة بين الطلاب ذوي الإعاقة وأقرانهم العاديين إذا اعتبر التحصيل التعليمي الأكاديمي هو المعيار الوحيد للنجاح.

٨. قد يساهم الدمج في تدعيم فكرة الإحساس بالفشل أو الشعور بالنقص عند الطلاب ذوي الإعاقة، وبالتالي التأثير على مستوى دافعتيهم نحو التعلم.

٩. قد يؤثر الدمج سلبًا على دافعية الطلاب العاديين ويظهر ذلك في انخفاض التنافس بين الطلاب، وتباطؤ قدرة الطالب العادي لكي تتماشى مع زميله المحتاج إلى العناية الخاصة.

١٠. قد يصاب الطالب ذو الحاجات الخاصة بالإحباط إذا ما تعرض لضغوط من أسرته بضرورة أن يتمشى أداؤه التحصيلي مع أداء أقرانه من العاديين.

١١. وجود فجوة عميقة بين الاحتياجات والخدمات الخاصة المتاحة، وأن هذه الخدمات لا تصل سوى إلى ١% فقط من المعاقين، وهو ما يستلزم وضع استراتيجية قومية لتهيئة الخدمات الوقائية والعلاجية اللازمة للتصدي لمشاكل الإعاقة تشارك

فيها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ولأفراد لتخفيض نسبة المعوقين إلى إجمالي السكان بشكل تدريجي، وجعلهم جزءًا طبيعيًا من نسيج المجتمع.

١٢. قصور في الخدمات الخاصة المقدمة لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة من أصحاب الإعاقات البسيطة والحالات البينية مثل المضطربين انفعاليًا وبطيء التعلم، رغم كونهم يمثلون الغالبية العظمى من نسبة ذوي الإعاقة. وهم أكثر الفئات استعدادًا للاستفادة من الخدمات المقدمة لهم–مما يؤدي غالبًا إلى زيادة مضاعفات إعاقاتهم والآثار السلبية الناتجة عنها.

١٣. قلة المخصصات المالية لدعم لطلاب ذوي الإعاقة.

المحور الثالث: مقترحات تتعلق بمتطلبات تمكين ذوي الإعاقة

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج حول متطلبات تمكين ذوي الإعاقة بجامعة دمياط من الدمج التعليمي مع أقرانهم الأسوياء من وجهة نظر أولياء أمورهم، يوصي الباحث بما يلي:

١. السياسات واللوائح الجامعية:

- إعداد لائحة تنظيمية شاملة داخل جامعة دمياط تُعنى بعملية الدمج التعليمي وتحدد حقوق وواجبات الطلبة ذوي الإعاقة بما يكفل مساواتهم بأقرانهم.
- تضمين بنود واضحة في لوائح الجامعة لمكافحة جميع أشكال التمييز والإقصاء.
- إدراج موضوع التعليم الدامج ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة بوصفه محورًا رئيسًا في سياسات التطوير المؤسسي.

٢. البيئة الجامعية:

- تهيئة المباني والقاعات الدراسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية.
- توفير مكتبات رقمية ومواد تعليمية بديلة (مثل الكتب الناطقة أو المطبوعة بطريقة برايل).
- توفير خدمات النقل الجامعي المهيأ لذوي الإعاقة.

٣. التكنولوجيا المساندة:

- تزويد الطلبة ذوي الإعاقة بأجهزة وتقنيات مساعدة مثل برامج قراءة الشاشة، التطبيقات الذكية، والوسائل التكنولوجية الحديثة.
- إنشاء وحدة تقنية متخصصة داخل الجامعة لتقديم الدعم الأكاديمي والتدريبي للطلبة ذوي الإعاقة.
- تحديث المنصات التعليمية الإلكترونية لتكون مهيأة للوصول الرقمي الكامل (Accessibility).

٤. أعضاء هيئة التدريس:

- تنظيم برامج تدريبية حول استراتيجيات التعليم الدامج وأساليب التدريس التفاعلي.
- إدماج قضايا ذوي الإعاقة ضمن برامج التنمية المهنية المستمرة.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على تبني ممارسات تدريس مرنة تراعي الفروق الفردية بين الطلبة.

٥. الدعم النفسي والاجتماعي:

- توفير برامج إرشاد نفسي واجتماعي لتعزيز ثقة الطلبة ذوي الإعاقة بأنفسهم.
- تقديم خدمات استشارية للأسر لمساعدتها في دعم أبنائها.
- تشجيع الأنشطة الطلابية المشتركة لترسيخ قيم التقبل والتعاون والتفاعل الاجتماعي الإيجابي.

٦. مشاركة أولياء الأمور:

- إنشاء لجنة استشارية تضم ممثلين عن أولياء أمور الطلبة ذوي الإعاقة للمساهمة في تحسين بيئة الدمج.
- تنظيم ورش عمل دورية للتوعية بطرق الدعم الأكاديمي والنفسي والاجتماعي.
- تعزيز قنوات التواصل بين الجامعة وأولياء الأمور لبحث التحديات وتقديم الحلول.

٧. **الشراكات المؤسسية والمجتمعية:**

- تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المتخصصة في مجال رعاية ذوي الإعاقة.
- تفعيل شراكات مع الجامعات الأخرى لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال التعليم الدامج.
- التعاون مع وزارتي التربية والتعليم والاتصالات لتطوير برامج مساندة لطلبة الجامعة ذوي الإعاقة.

٨. **المتابعة والتقويم:**

- وضع مؤشرات أداء كمية وكيفية لقياس مدى فاعلية سياسات وبرامج الدمج.
- إجراء تقييمات دورية واستطلاعات رأي للطلبة ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم.
- إصدار تقرير سنوي من الجامعة حول مستوى تقدم برامج الدمج التعليمي وسبل تطويرها.

٩. **التمويل والدعم المادي:**

- تخصيص ميزانية مستقلة داخل الجامعة لدعم برامج الدمج والخدمات الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة.
- تشجيع الشراكات مع المؤسسات المانحة والشركات لدعم المبادرات المرتبطة بتمكين ذوي الإعاقة.

١٠. **التثقيف والتوعية المجتمعية :**

- تنظيم حملات توعية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لرفع الوعي بثقافة الدمج والتنوع.
- إدراج موضوعات تتعلق بحقوق ذوي الإعاقة وقيم المساواة ضمن الأنشطة الطلابية والثقافية بالجامعة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، مروان عبد المجيد (٢٠٠١). *الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

أحمد، عبد المقصود (٢٠٢٠). واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١ (٥٢)، ٣٥-٨٤.

الاستدامة والتمويل. (١٩ ٩, ٢٠١٩). *موقع ذوي الاحتياجات الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠* . تاريخ الاسترداد ١٨ ٥, ٢٠٢٥، من الاستدامة والتمويل: https://www.sfegypt.com/5149

اللالا، زياد كامل (٢٠١١). *أساسيات التربية الخاصة*. عمان: دار المسيرة.

الببلاوي، إيهاب (٢٠١٤). *توعية المجتمع بالإعاقة (فئات-الأسباب-الوقاية)*. (ط. ٦). الرياض: دار الزهراء.

بركات، أحمد سعيد (٢٠١٤). اتجاهات طلبة كلية التربية والآداب بعرعر نحو ذوي الإعاقة وعلاقتهما ببعض المتغيرات. *مجلة التربية الخاصة*، جامعة الزقازيق، ٩، ١٠٤- ١٥٤.

البيومي، سعد رياض محمد. (٢٠٢١). تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي. *مجلة كلية التربية بأسيوط، ٣٧* (٣)، ٢٣٧- ٢٨٦.

الجريدة الرسمية. (٢٠١٤). دستور جمهورية مصر العربية المعدل. *الجريدة الرسمية، ٣* (مكرر (أ)).

الجريدة الرسمية. (٢٠١٨). قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨: قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. *الجريدة الرسمية* (٧ مكرر).

جمعة، محمد حسن. (٢٠١٩). الحقوق التشريعية لذوي الهمم فجوة التشريع والتطبيق. *مجلة كلية التربية بدمياط*(٧٣)، ١٤٧- ١٨٢.

الحربي، فهد بن محمد. (٢٠١٧). تحديات دمج طلاب ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية .*مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين*، ١٨(1)، ١٢٥-١٤٦.

الخطيب، جمال محمد (٢٠١٣). *أسس التربية الخاصة*. الدمام: مكتبة المتنبي.

داود، السيد خيري. (٢٠٢٣). المشاركة المجتمعية ودورها في تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على ضوء تجارب بعض الدول. *مجلة كلية التربية ببني سويف*، ٢٠ (١١٨)، ٣١٣- ٣٥٣.

ريالات، فليحان سليمان (٢٠٠٩). قضايا معاصرة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة. *المؤتمر العلمي العربي الرابع- الدولي الأول- التعليم وتحديات المستقبل*. (مج. ٢)، جمعية الثقافة من أجل التنمية وجامعة سوهاج.

زعلوك، ملك. (٢٠٠٧). الحرية والعدالة في جودة التعليم: نحو بناء منتدى عربي للنهوض بالمعلم. *شئون عربية*(١٣١)، ١٦١- ١٦٧

الزيات، فتحي (٢٠٠٩). *دمج ذوي الاحتياجات الخاصة. القاهرة*: دار النشر للجامعات.

السيد، نجلاء أحمد. (٢٠١٩). متطلبات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في كليات التربية بجامعات الدلتا .*مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، ٨(26)، ١٣١-١٦٤.

صالح، عماد فاروق (٢٠١٠). دور الجامعة في مساعدة الطلاب ذوي الإعاقة على الاندماج الاجتماعي. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، جامعة حلوان، ٤(٢٩)، ١٦٩٠ - ١٧٣٧.

الطائي، عبد المجيد حسن (٢٠٠٨). *طرق التعامل مع المعوقين*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبد الفتاح، إيمان محمد، وعيد، سلوى عبد الحميد. (٢٠١٥). واقع الخدمات المقدمة لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعات المصرية من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .*مجلة كلية التربية، جامعة بنها*، ٢٦(104)، ١-٣٨.

عوادة، رنا محمد (٢٠٠٧). دمج ذوي الإعاقة حركيًا في المجتمع المحلي بيئيًا واجتماعيًا: دراسة حالة في محافظة نابلس. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

القحطاني، عبد الله بن محمد. (٢٠١٩). معوقات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي من وجهة نظر أولياء أمورهم في جامعة الملك سعود .*المجلة العربية للتربية الخاصة*، ٣(8)، ١-٢٥.

قنيفي، سهام؛ و علمي، نجاة. (٢٠٢٤). ذوي الاحتياجات الخاصة وتكنولوجيا التعليم نحو الدمج والتمكين المجتمعي. *المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة*، ١٦ (١)، ١٥٥- ١٦٨.

مرزوق، سماح عبدالفتاح. (٢٠١٤). *تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة* (الإصدار ٢). عمان: دار المسيرة.

مسعود، بندر محمد عوض (٢٠٢٢). مدى فاعلية طريقة تنظيم المجتمع في تمكين تعليم ذوي الإعاقة خلال فترة جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية على طلبة ذوي الإعاقة في مدينة مكة المكرمة. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المركز القومي للبحوث غزة، ٦ (١٥)، ١٠٤- ١٢٩.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Crow, K. L. (2008). Four types of disabilities: Their impact on online learning. *Tech Trends*, 52(1), 51-55.

Heiman, T., & Precel, K. (2003). Students with learning disabilities in higher education: Academic strategies profile. *Journal of learning disabilities*, *36*(3), 248-258.

United Nations. (2006). *Convention on the Rights of Persons with Disabilities*.Retrieved from https://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-e.pdf

World Health Organization. (2011). *World Report on Disability*. WHO Press. Retrieved from https://www.who.int/publications/i/item/9789241564182

.